العرب
الثلاثاء 2020/02/25
السنة 42 العدد 11628

الجملي ومن بعده الفخفاخ.. «بروفا» النهضة لمؤتمرها المقبل

حكومة «وحدة نهضوية» انتصر فيها الغنوشي على معارضيه من صقور الحركة

سيُحسم الأربعاء جدل حكومة إلياس الفخفاخ في تونس بعرضها أمام البرلمان لنيل الثقة بعد أشهر من المفاوضات. جدل مترامي الأطراف تحوّل من التركيز على الحكومة إلى التساؤل عن هوية المنتصر وعن اسم المنهزم خاصة بعد حسم المعركة مؤخرا بين الرئيس قيس سعيّد ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، دون المضي في تحليل المسألة من جانب آخر يتعلّق أساسا بكيفية جعل حركة النهضة لمفاوضات حكومتي الحبيب الجملي ومن بعده إلياس الفخفاخ أشبه بمختبر وبروفا مصغّرة للمؤتمر الحادي عشر لحركة النهضة.

زعامة النهضة أولا

وسام حمدي
صحافي تونسي

تونس – تبدو مسألة حصول الحكومة التونسية الجديدة، برئاسة إلياس الفخفاخ، على ثقة البرلمان من تحصيل حاصل، بعدما تراكمت كل الأسباب السياسية التي تخول لها ذلك، ليتحوّل الحديث في الساعات التي تسبق عرضها على البرلمان من التجادل حول مرورها أو سقوطها، ما يفتح الباب إلى إمكانية حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، إلى الحديث عن المعركة القادمة بين الرئيس قيس سعيد ورئيس البرلمان رئيس حركة النهضة، راشد الغنوشي.

كما فتحت حكومة الفخفاخ أمام كل المنابر حيزا للنقاش بشأن كيفية تطويع الحركة لثلاثة أشهر من مفاوضات حكومتي الحبيب الجملي ومن بعده إلياس الفخفاخ إلى "بروفا" مصغّرة للمؤتمر الحادي عشر لحركة النهضة انتصر فيها الغنوشي على خصومه من الصقور.

> رمى الغنوشي صنارته ليعيد ترتيب الأوراق داخل النهضة بترويض عبداللطيف المكي ولطفي زيتون

حين تمسّك الفخفاخ بتقديم حكومة تخلو من قيادات حزب قلب تونس، بما يتعارض مع رغبة النهضة، صبّت جل التحليلات في خانة أن الرئيس قيس سعيّد انتصر على الغنوشي بعدما قطع أمامه جميع الطرق المؤدية إلى استعادة المبادرة السياسية.

إن التمعّن في تركيبة الحكومة التي مُنحت فيها للنهضة ست حقائب وزارية، وهي وزارة النقل للطفي زيتون ووزارة الدولة المكلفة بالشؤون المحلية لأنور معروف ووزارة الفلاحة لأسامة الخريجي ووزارة التجهيز لمنصف السليتي ووزراة الصحة لعبداللطيف المكي ووزارة التعليم لخليل العميري ووزارة الشباب والرياضة لأحمد قعلول، يؤكّد أن راشد الغنوشي لم يفتكّ المبادرة السياسية من قيس سعيّد بقدر ما افتكها من خصومه داخل حزبه المتأهب لمرحلة جديدة.

تعدّدت التسميات التي التصقت بشكل حكومة الفخفاخ التي نزعت جبّة "التكنوقراط"، بين من يسميها "حكومة إنقاذ" وآخر يطلق عليها عنوان "حكومة مصلحة وطنية"، لكنها حكومة سياسية بامتياز يشارك فيها كبار قادة الأحزاب، كما أنها، وهو ما غفل عنه الكثيرون، "حكومة وحدة نهضوية" ليس فقط لأن اللون الغالب عليها هو الأزرق (رمز حركة النهضة)، بل لأنها تبعث بإشارات هامة تفيد بأنها ستكون أشبه بقشة نجاة وحبل خلاص يجنّبان النهضة التفتت والانشقاقات. وهذه لعبة أتقنها الغنوشي الذي لم يكن يهمه أمر الحكومة بقدر ما كان يضع في ذهنه حسابات خاصة به هدفها الأساس مواصلة قيادة النهضة بعدما كادت الأمور تفلت من بين يديه.

ستصوت النهضة لفائدة حكومة الفخفاخ، فلا شيء يمنعها من ذلك الآن، بعدما وضعت كلا من حكومتي الجملي والفخفاخ تحت المجهر المخبري لتخوض بروفا حقيقية لمؤتمرها الحادي عشر الذي كان من المنتظر أن يتم عقده في شهر مايو القادم.

استغرب أقرب المقربين من الغنوشي في 11 يناير الماضي من برودة دمه وهو يعلن عن عدم نيل حكومة الجملي ثقة البرلمان بعدما أظهر للجميع في ذلك اليوم أنه متحمس لمرورها مهما كلفه الأمر، لكن ما ثبت بعد ذلك أن زعيم النهضة كان منذ البداية يعلم أن الجملي صفحة يجب أن تطوى ليس لعجزه عن تأمين مستقبلها بل لدفعه القصدي إلى إسقاطها لتصفية حسابات داخلية تخص النهضة وحدها، خاصة أن الجملي كان محسوبا على التيار المناوئ له والراغب في افتكاك القيادة منه.

بعيدا عن الخوض كثيرا في أشواط مفاوضات كانت شاقة ومتقلبة، كان قيس سعيّد قد حسم أمره قبل تكليف الفخفاخ بالرهان على منجي مرزوق المحسوب على النهضة، لكن قراره هذا عُدّل في آخر اللحظات بعدما تشبث الغنوشي بمعارضته للقرار لإدراكه أن مرزوق هو أحد أهم أوراق خصومه داخل النهضة، فقرر الرئيس تغيير خطته ومنح الثقة للفخفاخ.

بعد ذلك عرفت المفاوضات تقلبات كثيرة، ليس فقط بين الأحزاب المعنية بالمشاركة فيها بل داخل الجسم النهضوي أيضا، حيث دفعت مناورات الغنوشي في النهاية إلى الانقضاض على معارضيه وتصفيتهم واحدا تلو آخر، وهو ما أخفتَ أصواتهم طيلة 20 يوما تقريبا من كر وفر في مفاوضات تشكيل حكومة الفخفاخ. رمى الغنوشي صنّارته فلم يكن صيده عقيما، لقد تمكّن من إعادة ترتيب الأوراق بإحباطه تحرّك أي تيار سينقلب عليه، وقد تجلّى ذلك من خلال نجاحه في ترويض عبداللطيف المكي –وهو ألد منتقديه داخل الحركة بل إنه الساعي لقيادة النهضة في فترة ما بعد الغنوشي– بمنحه حقيبة وزارة الصحة.

لم يكتف زعيم النهضة بذلك بل إنه أعاد إلى حاشيته لطفي زيتون، الذي كان مقربا منه ثم تمرّد عليه ووجه له من الانتقادات ما لم يوجهه أحد قبله، بمنحه حقيبة وزارة النقل وهو ما سيؤهله لإغلاق باب كان ينتظر منه أن ينهي مسيرة الغنوشي كآمر وناه وحيد داخل الحركة. لقد كان ترويض لطفي زيتون، الذي كان ميالا إلى مقاربات الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي إلى حد أن الجميع اقتنع بأن الرجل سينضم إلى حزب تقدمي حداثي، بمثابة الأعجوبة والصفقة الهامة التي يبرمها الغنوشي، لكن لماذا يراهن الغنوشي على زيتون بكل هذه الحماسة.

قبل الحديث عن دواعي لعب ورقة زيتون، يجدر التأكيد على أن مصادر مقرّبة من حركة النهضة أكدّت لـ"العرب" أن الحركة تتجه إلى تأجيل مؤتمرها الحادي عشر المزمع عقده في مايو سنتين إضافيتين. وأكّد هذه المعطيات القيادي عبدالحميد الجلاصي المعروف بمعارضته للغنوشي في تصريحات إعلامية قال فيها " النهضة تتجه نحو خيار التأجيل حيث كان من المفترض أن يتم التحضير للمؤتمر منذ أكثر من سنة وقد طالب الكثير من أعضاء الشورى بتخصيص جلسات لتفعيل الإعداد للمؤتمر وانطلاق أشغاله".

في ضوء كل هذه التطورات تكمن أهمية لطفي زيتون، فهذا الأخير كان المهندس رقم واحد للمؤتمر العاشر للحركة في مايو 2016، عبر ما يسميه النهضويون نجاح زيتون في عسكرة المؤتمر لإبعاد كل من لا يتفق مع رئيس الحركة في التصورات والرؤى وخاصة بشأن اللوائح التي طرحها شقه آنذاك وهو ما مكّن من تجديد الثقة في الغنوشي كرئيس وكذلك تغيير القوانين الداخلية للنهضة بما يخدم مصلحة الغنوشي بعدما أصبحت قرارات المكتب التنفيذي الذي يختار أعضاءه رئيس الحركة أكثر قوة من قرارات مجلس الشورى المنتخب خاصة في ما يتعلق بالتوجّهات السياسية.

يعرف راشد الغنوشي أنه بمقتضى التعديلات التي أجريت على القانون الداخلي للنهضة عام 2016 لم يعد بإمكانه ترؤس الحركة مستقبلا وأنه يقضي آخر ولاية له، ولذلك يسعى لإطالة الرحلة بخصومه لسنتين إضافيتين بهدف البحث عن خليفة له يكون من دوائره وذلك بالتعويل على أهم أذرعه لطفي زيتون وكذلك صهره رفيق عبدالسلام.

في كل هذا يطرح السؤال، لماذا لم يقدر المعارضون على قلب الطاولة على الغنوشي ولا على مغادرة النهضة وتكوين حزب جديد؟ الإجابة عن هذا الاستفسار لا تكون فقط بالاحتكام إلى ما يعتبره البعض يدخل في خانة الولاء للغنوشي بقدر ما هو مرتبط أيضا بأسباب أخرى تتعلق بقصة تمويل الحزب الإسلامي.

أكثر ما يخيف صقور النهضة الآن، هو ألاّ يجدوا برحيل الغنوشي تمويلات كبرى يتلقاها رئيس الحركة من تركيا أو قطر أو بقية الجهات الداعمة للإسلام السياسي، خاصة أنه أبعدهم عن هذه الحلقة وجعلهم غير قادرين على حل شفرتها، ففي كل الرحلات التي يقوم بها الغنوشي لمقابلة الرئيس التركي أردوغان أو قيادات من قطر لا يصطحب معه إلا أقرب المقربين منه كصهره رفيق عبدالسلام مثلا. ولا يشهد تاريخ ما بعد الثورة في تونس أن رئيس الحركة قد كان مرفوقا في أي من زياراته الكثيرة إلى هذه البلدان بعبدالحميد الجلاصي أو محمد بن سالم أو عبداللطيف المكي أو غيرهم من المعارضين وذلك في إطار إستراتيجية مدروسة تجعله دائما صاحب الكلمة الأولى في الحركة.

واشنطن باقية في الشرق الأوسط بسياسات جديدة

لندن – لوحظ مؤخرا أن الإدارة الأميركية قد تحركت بشكل حيوي في الشرق الأوسط على نحو يقلب السياسة الرمادية التي كانت قد انتهجتها في السنوات الأخيرة. ورغم عدم وضوح الإجراءات التي اتخذتها واشنطن، إلا أن خبراء السياسة الخارجية يعكفون على دراسة السياسات المعتمدة في شؤون دول المنطقة.

ويرى الدكتور خطار أبودياب، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة باريس، أن "ليس هناك انسحاب أميركي من المنطقة بل مواصلة لدور واشنطن". من جهته يؤكد الدكتور عصام إسكندر، وهو كاتب وباحث في السياسة الخارجية الأميركية، أن "واشنطن باقية في الشرق الأوسط ولكن بتموضع جديد".

وكانت واشنطن قد رفضت ما صدر عن البرلمان العراقي من تصويب بوصي الحكومة في بغداد بطلب سحب الولايات المتحدة لقواتها العسكرية. وأكدت الإدارة الأميركية أنها باقية في العراق وأن لا خطط لديها للانسحاب من العراق.

واللافت أن قيام الولايات المتحدة باغتيال قاسم سليماني بالقرب من مطار بغداد اعتبر انقلابا في السياسة التي انتهجتها واشنطن مع النظام الإيراني منذ قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979.

ولئن كانت لواشنطن مراحل توتّر مع طهران، إلا أن البيت الأبيض لطالما تجنب الصدام المباشر مع أهداف إيرانية، خصوصا وأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب ما برح يردد أن لا خطط لديه لإسقاط النظام السياسي في إيران.

واعتبر الخبراء أن اغتيال سليماني في العراق وجّه رسالة إلى العراق نفسه كما كل الدول التي كان ينشط داخلها سليماني حول تبدّل التكتيكات المعتمدة لتقويض النفوذ الإيراني في المنطقة.

ويلفت مراقبون إلى توقيت إعلان ترامب عن خطة إدارته للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بصفتها خلفية استراتيجية للخطة الجديدة التي تعتمدها واشنطن في الشرق الأوسط.

ويقول المراقبون إن الخطة التي أطلق عليها اسم "صفقة القرن" تتناقض في انحيازها لإسرائيل مع الجهود الأميركية لقيام تحالف إقليمي ضد إيران. ويلاحظون أيضا أن الضغوط التي مارستها واشنطن على السودان من حيث اشتراطها اجتماع رئيس مجلس السيادة السوداني عبدالفتاح البرهان مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كمقدمة لرفع السودان عن لوائح الإرهاب، تمثل واجهة للموقع التي تريده واشنطن لإسرائيل في المنطقة وفق الرؤى الاستراتيجية الكبرى.

غير أن اللافت في السياسات الأميركية المستجدة هي تلك التي تم التعبير عنها إثر اندلاع الخلاف بين تركيا وروسيا بشأن شمال سوريا. فقد أعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو عن وقوف بلاده إلى جانب تركيا، فيما ذهب المبعوث الأميركي إلى سوريا جيمس جيفري أبعد من ذلك واعتبر أن العمليات العسكرية التي تقوم بها روسيا في شمال سوريا تمثل تحدّيا للوجود الأميركي في المنطقة.

غير أن كثيرا من التحليلات تتحدث عن أن ما أكدته الولايات المتحدة مؤخرا من أنها باقية في الشرق الأوسط، يهدف إلى الانقلاب على سياسات انتهجتها إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، لكنها تروم أيضا تبديد الانطباع الذي تركته بعض مواقف وتغريدات ترامب من أنه عازم على التخفيف من التواجد في المنطقة. وأكدت هذه التحليلات أن ما ذهب إليه بومبيو مؤخراً في خطابه أمام مؤتمر الأمن في ميونخ من انتقاد للصين وتحذير من خطرها، يفسر أيضا تنشيط واشنطن لحضورها الشرق أوسطي بصفته ضرورة استراتيجية أساسية لمواجهة الصين.

ويقر أبودياب بأن "مواجهة التمدد الصيني والروسي له أولوية لدى الإدارة الأميركية"، لكنه يلفت من ناحية أخرى إلى أن "الصين لا تريد القطيعة مع الولايات المتحدة"، وبالتالي ليس لديها خطط لمنافسة شرسة ضد الولايات المتحدة.

ويلفت المتحدث إلى أن ترامب هو ظاهرة فريدة يعمل وفق أجندة مختلفة وأنه "لا يمثل الدولة العميقة في الولايات المتحدة".

ويرى إسكندر أن "أي تحرك أميركي في المنطقة يأخذ بعين الاعتبار دائما التواجد الصيني والروسي"، ويوضح بالمقابل أن "واشنطن تتبع استراتيجية 'التعاون والصراع' مع روسيا في سوريا وباقي المنطقة".

ويسلط إسكندر المجهر على اغتيال سليماني بصفته مفصليا في سياسة الولايات المتحدة في المنطقة ويرى أنه "بعد مقتل سليماني فإن المنطقة مرشحة للتوصل إلى اتفاق شامل أو الحرب أو استمرار سياسة الاستنزاف".

ويتوقف الدكتور مصطفى أوزجان، وهو كاتب وصحافي تركي مختص بشؤون الشرق الأوسط، عند ما استجد في علاقات الولايات المتحدة وتركيا، ويقول إن "لدى واشنطن سياسة مغايرة لسياسة أنقرة في المنطقة". ويشكك أوزجان في إمكانية أن تبدل السياسة الأميركية الودودة إزاء أنقرة من خيارات تركيا في العلاقة مع روسيا، ويؤكد في هذا الصدد أن "تركيا لا تستطيع التحرك بسهولة بسبب الاتفاقات التجارية والعسكرية مع روسيا".

ويعتبر المراقبون أن نقطة ارتكاز السياسة الأميركية في المنطقة تكمن في العراق. ويرى الكاتب والمحلل السياسي العراقي نجم القصاب أن "واشنطن كانت تراهن على عدم التوصل إلى اتفاق عراقي بشأن خروج القوات الأميركية"، وأنها حاليا تعول على حكومة محمد علاوي لإعادة التموضع داخل العراق، خصوصا، وفق ما يقول، إن "حكومة عادل عبدالمهدي كانت تميل إلى الجانب الإيراني على حساب الأميركي".

> اغتيال سليماني وجّه رسالة إلى الدول التي كان ينشط فيها بشأن تغيّر تكتيكات واشنطن لتقويض نفوذ طهران

في المقابل، لا يؤيد القصاب النظرية التي تقول إن الولايات المتحدة باقية في العراق، بل يرى أن "واشنطن غير متمسكة بشكل كبير بقواعدها في العراق" وأنها خففت من تواجدها فيه.

ويكشف أحمد أبودوح، مستشار صحيفة إندبندنت البريطانية، أن "هناك صراعا داخل الإدارة الأميركية في ما يخص الموقف من تركيا في سوريا"، غير أن الأمر يصبح أكثر وضوحا في العراق. ويرى أبودوح أن "العراق هو أهم مركز للصراع بين طهران وواشنطن"، لافتا إلى أن واشنطن "تريد تحويل جدل قواتها في العراق إلى أزمة سياسية في البلاد".